

القمرية في جُزر القمر وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بشأن هذه المسألة :

٣٣ - ترجو من الأمين العام أن يقوم بأكبر قدر من الدعاية لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يكفل الإعلان على أوسع نطاق ممكن لكافح الشعوب المقهورة من أجل نيل حقوقها في تقرير المصير وتحقيق استقلالها الوطني ، وأن يقدم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن أنشطته في هذا الشأن :

٣٤ - تقرر أن تنظر في هذا البند مرة أخرى في دورتها الأربعين على أساس التقارير التي طلب إلى الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدمها فيما يتعلق بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة .

الجلسة العامة ٧١

٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤

١٨/٣٩ - الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي اعتبره ميثاق الأمم المتحدة حقاً مقدساً والذي تجسد في العهدين الدوليين الخاضعين بحقوق الإنسان^(٢٢) وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال ،

وإذ ترحب بتقدم عملية ممارسة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي أو الخارجي لحقها في تقرير المصير وبلغها مركز الدولة ذات السيادة وبنيلها الاستقلال ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار أعمال التدخل والاحتلال العسكريين الأجنبيين أو التهديد بها ، الأمر الذي يهدّد بكتاب حق عدد متزايد من الشعوب والأمم ذات السيادة في تقرير المصير أو أدى بالفعل إلى كبت ذلك الحق ،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لكون ملايين من الناس قد اقتلوا ويقتلون الآن من ديارهم نتيجة لاستمرار هذه الأعمال ، ليصبحوا لاجئين ومشددين ، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير دولية متضامنة للتخفيف من وطأة ظروفهم ،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة ، المتعلقة بانتهاك حق الشعوب في تقرير المصير وسائر حقوق الإنسان نتيجة للتدخل

٢٥ - تطالب بأن تزداد زيادة كبيرة جميع أشكال المساعدة التي تقدمها جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إلى ضحايا العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري عن طريق حركات تحريرهم الوطني التي تعرف بها منظمة الوحدة الأفريقية ؛

٢٦ - تطالب بالإفراج فوراً عن النساء والأطفال المحتجزين في سجون ناميبيا وجنوب إفريقيا :

٢٧ - تدين بشدة انتهاكات إسرائيل المستمرة والمتمدة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وكذلك أنشطتها التوسعية في الشرق الأوسط ، التي تشكل عقبة أمام نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال وتهديدًا لسلم المنطقة واستقرارها ؛

٢٨ - تدين بشدة كذلك مذبحة الفلسطينيين وغيرهم من المدنيين في بيروت والعدوان الإسرائيلي في لبنان ، الذي يعرض الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة للخطر ؛

٢٩ - تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكافحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال ، وبالاحترام التام لحقوقهم الشخصية الأساسية وبراعة المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٢٣) التي تقضي بـألا يُعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

٣٠ - تحدث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى على أن تقدم دعمها إلى الشعب الفلسطيني ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، منه الوحيد الشرعي ، في كفاحه لاستعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للميثاق :

٣١ - تعرب عن ارتياحها لمساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة التي مازالت الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية تتلقاها من الحكومات ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وتدعى إلى زيادة هذه المساعدة زيادة كبيرة ؛

٣٢ - تحدث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة على أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان التنفيذ الشامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولتكثيف جهودها لدعم

٥ - ترجو من لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في إيلاء اهتمام خاص لانتهاك حقوق الإنسان ، ولاسيما الحق في تقرير المصير ، نتيجة التدخل أو العدوان أو الاحتلال العسكري الأجنبي :

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً بشأن هذه المسألة تحت البند المعنون « ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ورعايتها على الوجه الفعال » .

المجلسة العامة ٧١

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤

١٩/٣٩ - حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٠٦٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ الذي اعتمدت به الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وعرضتها للتوفيق والتصديق ، وإلى قراراتها اللاحقة بشأن حالة الاتفاقية ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن الفصل العنصري يشكل إنكاراً تاماً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وأنه انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وجريمة في حق الإنسانية تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ،

وأقتناعاً منها بأن تنفيذ أهداف العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري التي أعلنت بقرارها ١٤/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ وبرنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (٢٩) ، سيسمهم في القضاء النهائي على الفصل العنصري وسائر أشكال العنصرية والتمييز العنصري ،

وإذ تدين بشدة مواصلة جنوب إفريقيا لسياسة الفصل العنصري ومواصلتها احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، فضلاً عما تقوم به من أعمال عدوانية متكررة ضد الدول الافريقية ذات السيادة ، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ تدين استمرار بعض الدول والشركات عبر الوطنية في التعاون مع نظام جنوب إفريقيا العنصري في المجالات السياسية

(٢٩) انظر : تقرير المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، جنيف - ١٢ آب / أغسطس ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع ٤ XIV. A. 83. A والتوصيب) ، الفصل الثاني .

ال العسكري الأجنبي وللعدوان والاحتلال الأجانبين ، التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في دوراتها السادسة والثلاثين (٢٣) ، والسابعة والثلاثين (٢٤) ، والثامنة والثلاثين (٢٥) ، والتاسعة والثلاثين (٢٦) ، والأربعين (٢٧) .

وإذ تكرر تأكيد قراراتها ٣٥/٣٥ باء المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، و١٠/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، و٤٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و١٦/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علمًا بتقرير الأمين العام (٢٨) .

١ - تؤكد من جديد أن الإعمال العالمي لحق جميع الشعوب ، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والخارجية والأجنبية ، في تقرير المصير هو شرط أساسي لضمان حقوق الإنسان ورعايتها على الوجه الفعال ولصيانة تلك الحقوق وتعزيزها :

٢ - تعلن معارضتها الحازمة لأعمال التدخل العسكري الأجنبي ولأعمال العدوان والاحتلال الأجانبين لأن هذه الأعمال قد أدت إلى كبت حق الشعوب في تقرير المصير وسائر حقوق الإنسان في أجزاء معينة من العالم :

٣ - تطلب إلى الدول المسؤولة عن ذلك أن تكف فوراً عن تدخلها العسكري واحتلالها للبلدان والأقاليم الأجنبية ، وعن كل أعمال القمع والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ، ولاسيما الأساليب الوحشية والإنسانية التي تفيد التقارير باستخدامها لتنفيذ هذه الأعمال ضد الشعوب المعنية ؛

٤ - تعرب عن أسفها لحالة الملايين من اللاجئين والمشردين الذين اقتلعوا من جذورهم بسبب الأعمال المذكورة آنفاً ، وتعيد تأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم طوعاً بسلامة وشرف :

(٢٣) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٢ (E/1980/13 , Corr. 1) ، الفصل السادس والعشرون ، الفرع ألف .

(٢٤) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ٥ (E/1981/25 , Corr. 1) ، الفصل التاسع والعشرون ، الفرع ألف .

(٢٥) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٢ (E/1981/12 , Corr. 1) ، الفصل السادس والعشرون ، الفرع ألف .

(٢٦) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٣ (E/1981/13 , Corr. 1) ، الفصل السابع والعشرون ، الفرع ألف .

(٢٧) المرجع نفسه ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ٤ (E/1984/14 , Corr. 1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٢٨) Add. 1 A/39/505